

## صندوق النقد الدولي وقضايا الإصلاح الاقتصادي: دراسة حالة ليبيا

أحمد الهادي محمد العيفور مصطفى محمد عيسى الضبع

محاضر في قسم الاقتصاد/ كلية الموارد البشرية زلطن/ جامعة صبراتة

[mustafadd766@gmail.com](mailto:mustafadd766@gmail.com) [Ahmed.elaefour@sabu.ed.ly](mailto:Ahmed.elaefour@sabu.ed.ly)

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين صندوق النقد الدولي (IMF) وقضايا الإصلاحات الاقتصادية التي أعلن عنها، وتحليل طبيعة هذه العلاقة من منظور نقدي. وذلك من أجل الحصول على فهم أعمق للنتائج الإيجابية والسلبية للأدوات التي يستخدمها صندوق النقد الدولي في الدول النامية.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لتحليل الإطار النظري والتاريخي لدور صندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي، ولتوصيف المبادئ والأهداف لبرامج الإصلاح الاقتصادي، كما استخدمت الدراسة المنهج التحليلي لتحليل تأثير هذه البرامج على مؤشرات الأداء الكلي مثل النمو، التضخم، العجز في الموازنة، وكذلك على المؤشرات الاجتماعية (مثل البطالة، الفقر ودعم الحكومة).

أظهر هذا البحث أن صندوق النقد الدولي له تأثير إيجابي على قضايا الإصلاح في العديد من البلدان من خلال مساعدتها على التغلب على المشاكل الاقتصادية الكلية، وخصوصاً تلك المشاكل الناتجة عن العجز في ميزان المدفوعات لتلك البلدان، بالإضافة إلى القضايا المتعلقة بإعادة هيكلة المؤسسات المالية والنقدية، والفساد.

**الكلمات المفتاحية:** صندوق النقد الدولي، برامج الإصلاح الاقتصادي، الاستقرار الاقتصادي الكلي، النمو الاقتصادي.

### Abstract

This study aims to examine the relationship between the international monetary fund (IMF), and the economic reforms issues announced by it, and analyze the natural of this relationship from a critical perspective. This is in order to gain a deeper understanding of the positive and negative outcomes of the tools used by the international monetary fund (IMF) in developing countries.

Used the descriptive approach to observe the theoretical and historical framework of the international monetary fund in the global economy, and to describe the principles and objectives of economic reform programs, the study also used the analytical approach to

analyze the effects of these programs on macroeconomic performance indicators such as growth, inflation, budget deficit, as well as on social indicators (such as unemployment, poverty and government support).

This study has shown that IMF has a positive impact reform issues in many countries by helping them overcome macroeconomic, especially those problems resulting from deficits in the balance of payment of those countries, as well as issues related to the restructuring of financial and monetary institutions, and corruption.

**Key words:** International Monetary Fund (IMF), Economic Reform Programs, Macroeconomic Stability, Economic Growth

### 1. المقدمة

تأسس صندوق النقد الدولي عام 1946، نتيجةً للمؤتمر المالي الدولي الذي عُقد عام 1944 في بريتون وودز، نيو هامبشاير. لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي بهدف منع عودة الفوضى المالية الدولية التي سبقت الحرب العالمية الثانية - والتي أدت في بعض النواحي إلى اندلاعها. خلال ثلاثينيات القرن العشرين، انتهجت العديد من الدول سياسات اقتصادية قائمة على "إفكار الجار" - تقييد المشتريات من الخارج بهدف توفير النقد الأجنبي النادر، وخفض قيمة عملاتها بهدف خفض أسعار المنافسين الأجانب. ولقد أدت هذه الأزمة المالية العالمية إلى إعاقة التدفقات المالية الدولية على نحو أدى إلى تعميق الكساد العالمي وتسريع وتيرة تراجع النشاط الاقتصادي. لقد تم إنشاء صندوق النقد الدولي للحد من هذا النوع من السلوك الاقتصادي أو منعه.

من الناحية الفنية، يُعد صندوق النقد الدولي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، ولكنه يعمل بشكل مستقل تقريباً عن سيطرة الأمم المتحدة. يتعين على صندوق النقد الدولي أن يطبق توجيهات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ولكنه ليس ملزماً بالامتثال لتوجيهات الجمعية العامة للأمم المتحدة أو غيرها من وكالات الأمم المتحدة. بدلاً من تنظيمه على أساس دولة واحدة وصوت واحد، كما هو الحال في الأمم المتحدة، فإن صندوق النقد الدولي يعتمد على التصويت المرجح.

يضم صندوق النقد الدولي 184 دولة عضواً، وتعتمد حقوق تصويتها على حجم حصتها أو التزامها المالي تجاه المنظمة. وتُحدد حصة كل دولة بناءً على حجمها ومستوى مشاركتها في الاقتصاد العالمي. يُحدد المبلغ الذي يُمكن لأي دولة اقتراضه من صندوق النقد الدولي بناءً على حجم حصتها.

الولايات المتحدة هي أكبر مساهم منفرد، بحصة تصويت تبلغ 17.2%. ويحصل المديرون التنفيذيون التسعة الذين يمثلون دول مجموعة السبع وغيرها من الدول المتقدمة في أوروبا مجتمعين على ما يقرب من 56% من الأصوات. تُتخذ معظم القرارات بالأغلبية البسيطة، مع أن القرار يُتخذ عادةً بالإجماع. تتطلب بعض المسائل الخاصة (مثل تعديلات على بنود الاتفاقية أو الموافقة على زيادات جديدة في الحصص) موافقة 85%. لا يحق لأي دولة عرقلة أو نقض قروض أو قرارات سياسات تشغيلية أخرى يتخذها صندوق النقد الدولي. ولكن، بما أن تصويت الولايات المتحدة يتجاوز 15%، فلا يمكن تطبيق أي زيادات في الحصص أو تعديلات أو إجراءات رئيسية أخرى دون موافقتها. ويمكن قول الشيء نفسه عن الكتل الرئيسية الأخرى من البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي. في العقود الأخيرة، برز دور صندوق النقد الدولي بوضوح في معالجة الأزمات الاقتصادية التي تمر بها الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، حيث يقدم الصندوق حزم مساعدات مشروطة بسياسات تعرف بـ "برامج الإصلاح الاقتصادي". هذه البرامج غالباً ما تتضمن إصلاحات مالية ونقدية وهيكلية تهدف إلى تصحيح الاختلالات الاقتصادية وخفض عجز الموازنة، وتعزيز النمو المستدام. إلا أن هذه الإصلاحات، رغم أهميتها من الناحية الاقتصادية قد أثارت جدلاً واسعاً في الأوساط السياسية والاجتماعية لما تسببه أحياناً من آثار جانبية على الفئات الضعيفة، ولما تفرضه من إجراءات تشفوية صارمة تؤثر على مستويات المعيشة.

### 1.1. مشكلة البحث

تتمثل الإشكالية في التباين بين الأهداف المعلنة لبرامج الإصلاح الاقتصادي، التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي وبين النتائج الفعلية التي تظهر في بعض الحالات كزيادة الأعباء على الفئات الضعيفة وتباطؤ التنمية الاجتماعية. كما تبرز تساؤلات حول مدى ملاءمة هذه البرامج لخصوصيات كل دولة، ومدى مرونة صندوق النقد الدولي في مراعاة الفوارق الهيكلية والاقتصادية بين المجتمعات.

من هنا تتبع الحاجة إلى دراسة العلاقة بين صندوق النقد الدولي وقضايا الإصلاح الاقتصادي، وتحليل طبيعة تلك العلاقة من منظور نقدي، بما يسمح بفهم أعمق للنتائج الإيجابية والسلبية لهذه السياسات، ويتيح تقديم توصيات أكثر اتزاناً لصانعي القرار.

## 1.2. فرضيات البحث:

- تؤدي برامج الإصلاح الاقتصادي التي يوصي بها صندوق النقد الدولي إلى تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي على المدى الطويل.
- ترتبط تدخلات صندوق النقد الدولي بزيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار على المدى القصير في الدول النامية.

## 1.3. أهداف البحث:

- تحليل دور صندوق النقد الدولي في صياغة وتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.
- دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على تنفيذ سياسات الإصلاح الاقتصادي المدعومة من صندوق النقد الدولي.

## 1.4. منهج البحث

- المنهج الوصفي: يُستخدم لرصد الإطار النظري والتاريخي لدور صندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي، توصيف مبادئ وأهداف برامج الإصلاح الاقتصادي.
- المنهج التحليلي: يوظف لتحليل آثار هذه البرامج على مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي مثل: النمو، والتضخم، وعجز الموازنة وكذلك على المؤشرات الاجتماعية (مثل البطالة، الفقر الدعم الحكومي).

## 2. الإطار النظري

### 2.1. الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

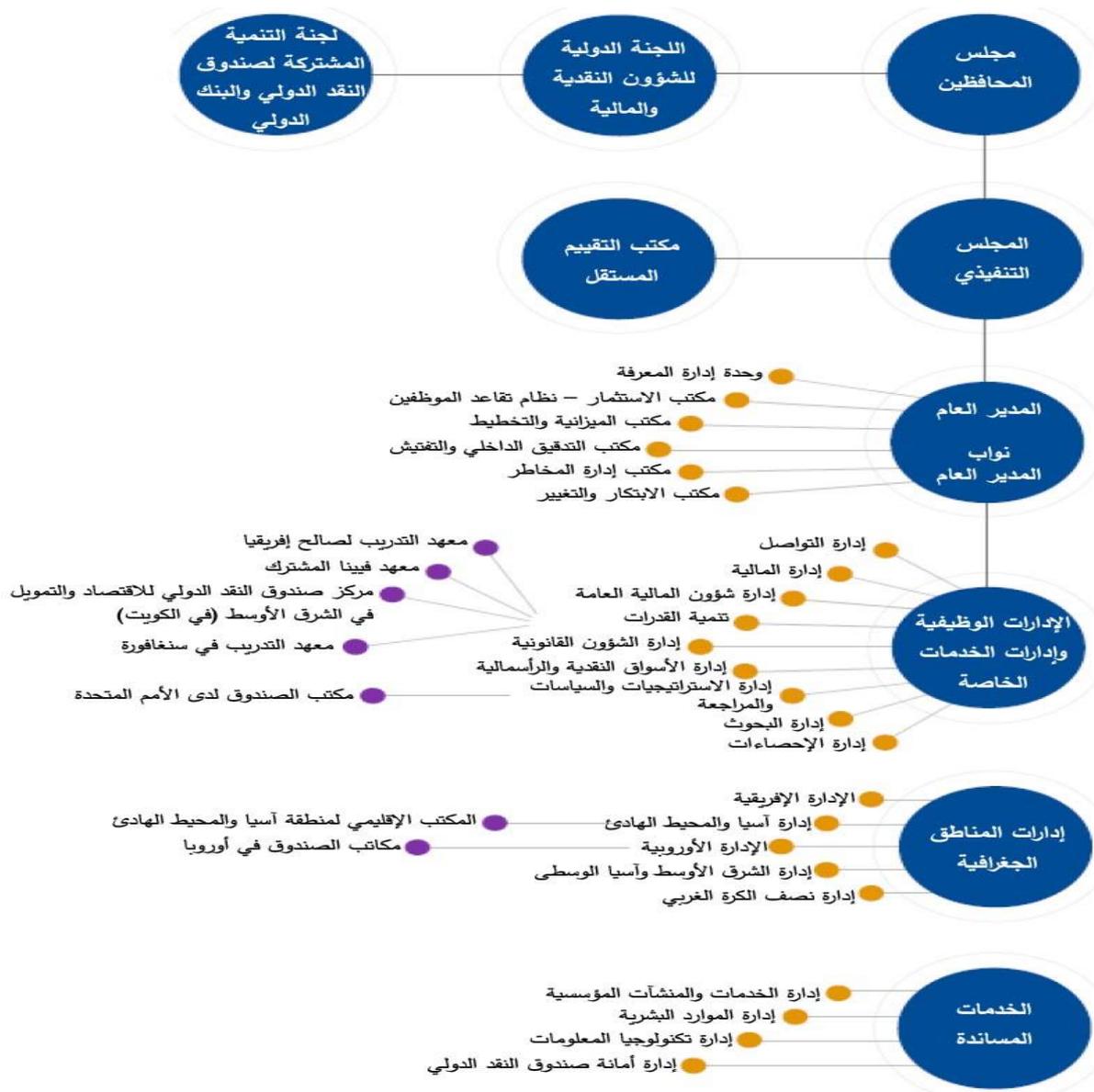
يوضح الشكل رقم (1)، الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي. حيث يبين مجلس المحافظين وهو أعلى سلطة في الصندوق. جميع الدول مُمثلة في مجلس محافظي البنوك المركزية (عادةً على مستوى وزراء المالية أو ما يعادلهم). ويجتمع المجلس عادةً سنوياً في فصل الخريف. تجتمع اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، وهي لجنة تابعة لمجلس محافظي البنوك المركزية، مرتين سنوياً للنظر في القضايا السياسية الرئيسية التي تؤثر على النظام النقدي الدولي وتقديم التوصيات إلى مجلس محافظي البنك المركزي. تجتمع لجنة التنمية، وهي لجنة مشتركة بين مجلسي محافظي صندوق النقد الدولي

والبنك الدولي، في الوقت نفسه أيضاً للنظر في قضايا سياسة التنمية وغيرها من الأمور التي تؤثر على البلدان النامية. وتصدر اللجنتان عادة بيانات في ختام اجتماعاتهما تلخص نتائجها وتوصياتهما. وكثيراً ما تعمل هذه الاجتماعات بمثابة توجيهات سياسية لصندوق النقد الدولي والبنك، في انتظار اتخاذ الإجراء النهائي من جانب مجلس محافظي الحكومات، وكوسيلة للتعبير عن وجهات النظر وتنسيق أو توحيد سياسات البلدان بشأن القضايا ذات الاهتمام الدولي.

تُمنح السلطة اليومية للسياسة التشغيلية والإقراض والمسائل الأخرى لمجلس المديرين التنفيذيين، وهو هيئة تتكون من 24 عضواً تجتمع ثلاث مرات في الأسبوع أو أكثر لمراجعة والإشراف على أنشطة صندوق النقد الدولي. أكبر خمسة مساهمين هم الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وبريطانيا وفرنسا؛ كل منهم يعين ممثليه في المجلس. أما الأعضاء الباقون فينتخبون (لفترات مدتها سنتان) من قبل مجموعات من الدول، عادة على أساس القرب الجغرافي أو الألفة التاريخية. بعض الدول مثل المملكة العربية السعودية، والصين، وروسيا لديها أصوات كافية لانتخاب مدراءها التنفيذيين بأنفسها. ومع ذلك، فإن معظم الدول ممثلة في مجلس المديرين التنفيذيين بواسطة مدراء تنفيذيين يمثلون أيضاً من خمس إلى عشرين دولة أخرى.

يمتلك كل مدير تنفيذي سلطة تصويت تساوي حجم التصويت المشترك للدول الأعضاء التي عينته أو انتخبته. ويجب عليهم الإدلاء بأصواتهم كوحدة واحدة. هنالك عدة لجان في المجلس التنفيذي تدرس السياسات وقضايا الميزانية وغيرها من المسائل المهمة.

يقوم المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي باختيار المدير العام للصندوق، الذي يشغل منصب رئيس المجلس والرئيس التنفيذي للصندوق. يدير المدير العام العمليات اليومية للصندوق (وفقاً لتوجيهات المجلس التنفيذي)، ويشرف على حوالي 2800 موظف، ويراقب إعداد أوراق السياسات ومقترحات القروض وغيرها من الوثائق التي تُعرض على المجلس التنفيذي للموافقة عليها (IMF) (2004).



شكل (1) الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي

المصدر: IMF

2.2. الوظائف والأنشطة الرئيسية لصندوق النقد الدولي:

يتمتع صندوق النقد الدولي بثلاث وظائف وأنشطة رئيسية:

- (1) مراقبة الأوضاع المالية والنقدية في دوله الأعضاء وفي الاقتصاد العالمي.
- (2) تقديم المساعدات المالية لمساعدة الدول على تجاوز مشاكل ميزان المدفوعات الكبيرة.
- (3) تقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية للدول الأعضاء.

### ■ المراقبة :

الإشراف. يوافق أعضاء صندوق النقد الدولي، وفقاً للمادة الرابعة من اتفاقية الصندوق، على التعاون مع الصندوق لضمان استقرار النظام النقدي الدولي، على أنهم "سيتعاونون مع الصندوق ومع الأعضاء الآخرين لضمان ترتيبات تبادل منظمة ولتعزيز نظام مستقر لأسعار الصرف." على وجه الخصوص، يوافقون على متابعة السياسات الاقتصادية والمالية التي ستؤدي إلى نمو اقتصادي منظم مع استقرار نسبي في الأسعار، لتجنب الاضطرابات المفاجئة في النظام النقدي الدولي، وعدم التلاعب بأسعار صرفهم من أجل تحقيق ميزة تنافسية غير عادلة أو نقل الأعباء الاقتصادية إلى دول أخرى، واتباع سياسات سعر صرف تتوافق مع هذه الالتزامات. تتطلب اتفاقية صندوق النقد الدولي (المادة الرابعة) أن يقوم الصندوق "بمراقبة النظام النقدي الدولي لضمان تشغيله الفعال" و"مراقبة التزام كل عضو بالوفاء بالتزاماته" تجاه الصندوق. على وجه الخصوص، "يجب على الصندوق ممارسة رقابة قوية على سياسات سعر الصرف للدول الأعضاء ويجب أن يضع مبادئ محددة لتوجيه جميع الأعضاء فيما يتعلق بتلك السياسات. يُطلب من الدول تزويد صندوق النقد الدولي بالمعلومات والتشاور معه عند طلبه". يُجتمع موظفو صندوق النقد الدولي عادةً كل عام مع كل دولة عضو لإجراء "مشاورات المادة الرابعة" بشأن سياساتها المالية والنقدية الحالية، وحالة اقتصادها، ووضع سعر الصرف لديها، وغيرها من الأمور ذات الصلة. تُعرض تقارير صندوق النقد الدولي حول مشاوراته السنوية بموجب المادة الرابعة مع كل دولة على المجلس التنفيذي للصندوق، إلى جانب ملاحظات الموظفين وتوصياتهم حول التحسينات الممكنة في السياسات والممارسات الاقتصادية للبلاد .

### ■ الوصول إلى المعلومات:

المعلومات الواردة في هذه التقارير حول ظروفهم الاقتصادية وأدائهم وسياساتهم هي ملك للدول المعنية ولا يجوز الإفصاح عنها دون موافقتها. في السنوات الأخيرة، ومع ذلك، نجح صندوق النقد الدولي في إقناع معظم الدول بالسماح بنشر تقارير مشاوراتهم بموجب المادة الرابعة، ووثائق القروض، وغيرها من المعلومات حول سياساتها الاقتصادية وظروفها. يتيح صندوق النقد الدولي هذه المعلومات للعامّة على صفحة معلومات البلاد الخاصة به والمتاحة على <http://www.imf.org>. كما أن معظم الدول تنشر الآن على صفحة صندوق النقد الدولي الخاصة بها معلومات كبيرة (غالبًا نصوص

رسائل التفاهم مع صندوق النقد الدولي كما هي) تتعلق ببرامج التثبيت التي يخططون لمتابعتها فيما يتعلق بقرض من صندوق النقد الدولي. هذه عادة ما تكون نتاج مناقشات مكثفة بين موظفي صندوق النقد الدولي ومسؤولي الدولة. لن يوافق مجلس إدارة الصندوق عادةً على القرض إلا إذا كانت الشروط المنصوص عليها في هذه الخطط مقبولة لديه. يجب على المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي الموافقة على الصرف في كل مرحلة من مراحل هذه "البرامج الإقراضية". وغالباً ما تمنح تصريحاته المنشورة القارئ فهماً كبيراً لأداء المقترض ودرجة امتثاله لشروط القرض. في ممارسة دوره في الرقابة والإشراف، ينشر صندوق النقد الدولي أيضاً العديد من التقارير كل عام حول الظروف الاقتصادية والاتجاهات في الاقتصاد العالمي. وتشمل هذه، على سبيل المثال، توقعاته للاقتصاد العالمي (التي تقدم كل عام لمحة عامة عن الظروف في الاقتصاد العالمي) والإحصاءات المالية الدولية (وهو تجميع شهري للبيانات الاقتصادية التفصيلية لكل الدول). يتعين على الصندوق (المادة الثامنة، القسم 7) نشر تقرير سنوي عن عملياته ومعاملاته وموارده، وهو مفوض أيضاً بنشر "أي تقارير أخرى يراها مناسبة لتحقيق أهدافه". هذه التقارير متاحة من خلال صفحة منشوراته، والمتاحة أيضاً على موقع صندوق النقد الدولي. مع ذلك، لا تمتد هذه السلطة إلى نشر المعلومات حول الأوضاع الداخلية في الدول الأعضاء. يُطلب من الدول (المادة الثامنة، القسم 5) تزويد صندوق النقد الدولي بالمعلومات حول أوضاعها الاقتصادية والنقدية والعلاقات الاقتصادية والمالية الدولية. ومع ذلك، يُعتبر هذا المعلومات بشكل عام ملكاً للبلد الذي قدمها ويستلزم الحصول على موافقتهم للإفصاح عنها. ولا يجوز للصندوق نشر تقارير تتعلق بتغييرات في الهيكل الأساسي للتنظيم الاقتصادي للأعضاء (المادة 12، القسم 8) دون موافقتهم. يجوز له أن يطلع أي دولة عضو على آرائه بشكل غير رسمي حول أي مسألة ذات صلة. ومع ذلك، يلزم الحصول على موافقة بنسبة 70٪ من مجلس الإدارة التنفيذي قبل نشر أي تقرير عن الأحوال الاقتصادية أو النقدية أو ميزان المدفوعات في بلد ما إذا لم ترغب الدولة المعنية في نشره. لا يبدو أن مجلس إدارة صندوق النقد الدولي قد مارس هذه السلطة من قبل (Moschella 2011, Baker2012).

### ■ الوقاية من الأزمات:

يخش بعض المحللين من أن الرقابة المالية للصندوق الدولي قد لا تكون كافية لمنع الأزمات المالية. وفي تقرير حديث، أكدت وزارة المحاسبة العامة الأمريكية (GAO) أن آليات الرقابة للصندوق، بما في ذلك تقارير الاقتصاد العالمي نصف السنوية للصندوق (WEOS) وأنظمة الإنذار المبكر (EWS)، لم تؤد بشكل جيد في التنبؤ بالأزمات. في ردها على التقرير، أشارت نائبة المدير العام الأولى آن كروجر إلى أنه من الصعب على صندوق النقد الدولي التنبؤ بالأزمات علناً. فإذا قام الصندوق بالإبلاغ علناً عن نقاط الضعف الاقتصادية في أي دولة، فقد يؤدي ذلك بمفرده إلى حدوث الأزمات الاقتصادية التي يرغب الجميع في تجنبها. يجادل البعض بأن صندوق النقد الدولي يجب أن يفصل رسمياً أنشطته الرقابية عن عمليات الإقراض في محاولة لتجاوز هذه المشكلة. ومع ذلك، من الصعب أن نرى كيف سيحل ذلك المشكلة، لأن وظائف الرقابة فيه تعتبر عادة الوسيلة التي يحصل بها الصندوق على معلومات داخلية حول الأوضاع الاقتصادية في الدول الأعضاء. سيخرق صندوق النقد الدولي قواعده إذا نشر معلومات من هذا النوع دون موافقة الدولة، ومن المرجح أن يجعل ذلك الحصول على معلومات دقيقة حول الظروف الاقتصادية في الدول الأعضاء أكثر صعوبة في المستقبل. علاوة على ذلك، إذا تم إنشاء جدار ناري بين الوظيفتين، فلن يتمكن موظفو صندوق النقد الدولي المسؤولون عن برنامج القروض من الوصول بسهولة إلى المعلومات المستمدة من المراقبة كلما أصبحت الأوضاع أكثر خطورة في بلد المقترض المحتمل. وظيفة الإقراض في صندوق النقد الدولي تظهر فقط عندما تتقدم دولة بطلب للحصول على المساعدة للتعامل مع أزمة اقتصادية حالية أو وشيكة. غالباً ما تؤجل الدول هذه الخطوة حتى تقترب الأزمة منها، إذ يُنظر إليها في كثير من الأحيان على أنها اعتراف بالفشل من قبل الحكومة. لقد سعى صندوق النقد الدولي لسنوات لتشجيع الدول على اللجوء إليه للحصول على المساعدة قبل أن تصل مشاكلها الاقتصادية إلى أبعاد الأزمة. ومع ذلك، ليس لديه القدرة على إجبارهم على القيام بذلك. وبالمثل، لا يستطيع صندوق النقد الدولي أن يلزم الدول بمعالجة المشاكل الاقتصادية، حتى تلك التي تثير قلقاً دولياً واسع النطاق، مثل الفائض المزمع في ميزان المدفوعات في اليابان أو العجز المزمع في ميزان المدفوعات في الولايات المتحدة، إذا كانت تلك الدول تمتلك موارد كافية وتختار عدم التقدم بطلب للحصول على مساعدته.

يقول بعض النقاد إن صندوق النقد الدولي يجب أن يحل هذه المشكلة بعدم القيام بالمراقبة أو الإقراض. وبدلاً من ذلك، سيكون الإقراض الخاص هو الذي يحدد ما إذا كان سيقدم رأس المال أم لا بناءً على الثقة، والسياسات الاقتصادية، والعائد المناسب للمخاطر. (هذا، في الواقع، نسخة أخرى من الحجة التي تقول إن صندوق النقد الدولي يزيد الأمر سوءاً في الاقتصاد العالمي وأن الأسواق المالية التجارية ستكون أكثر كفاءة وفعالية في نهجها).

يفترض هذا الجدل أن الدول ستشارك المقرضين الخاصين نفس أنواع المعلومات التي تشاركها حالياً مع صندوق النقد الدولي، وأن المقرضين الخاصين سيكونون مستعدين لإقراض الدول التي تمر بأزمة مالية عميقة بشروط يمكنها تحملها. يفترض أن الدول ستدير اقتصاداتها بشكل أفضل وستكون أكثر استعداداً لتبني الإصلاحات الاقتصادية إذا لم يكن لديها اللجوء إلى منظمة مثل صندوق النقد الدولي. ويفترض أيضاً أن الاقتصاد العالمي لن يتأثر إذا تم قطع بعض الدول عن الائتمان خلال الأزمات المالية لأنها لا تستطيع أو لا تريد تلبية أي شروط قد يطلبها دائنوها الخاصون.

(أولئك الذين يعارضون هذا الرأي ويدعمون صندوق النقد الدولي يجادلون بأن تاريخ الاقتصاد العالمي خلال القرن التاسع عشر والقرن العشرين حتى عام 1945 يقدم الكثير من الأدلة التي تتناقض مع الافتراضات المذكورة أعلاه) (Edward Balls 2003).

#### ■ المساعدة المالية:

عندما تواجه الدول الأعضاء في الصندوق صعوبات في ميزان المدفوعات، سواءً من خلال أزمات حساب رأس المال أو الحساب الجاري، يمكن لصندوق النقد الدولي تقديم قروض تهدف إلى مساعدتها على استقرار وضعها في المدفوعات الدولية واعتماد تغييرات سياسية كافية لعكس وضعها والتغلب على مشاكلها. في بعض الحالات، يقوم صندوق النقد الدولي بتقديم قروض قصيرة الأجل للمساعدة في منع اقتصادات الدول من الانزلاق إلى أزمة مالية ولتسهيل تدفقات متجددة لرأس المال من القطاع الخاص. العديد من الأزمات المالية في الدول النامية في السنوات الأخيرة كانت نتيجة نفاذ الثقة من الأسواق المالية الدولية و'التوقف المفاجئ' أو الانعكاس في تدفقات رأس المال إلى الدول النامية، وهو ما يحدث غالباً في بداية الأزمة. في حالات أخرى، يقدم صندوق النقد الدولي قروضاً لمساعدة البلدان على التعامل مع أزمات ميزان المدفوعات، ولكن فترة سداد القرض تكون أطول ومشكلات

الشروط المترتبة عليه أكثر عمقاً وتتطلب وقتاً أطول مما هو ممكن عادة في الجدول الزمني المعتاد لصندوق النقد الدولي. يتعين على صندوق النقد الدولي بموجب مواده التأكد من أن استخدام الدول لموارده سيكون مؤقتاً وأن القروض ستُسدّد. ولضمان هذا الهدف، فضلاً عن ضمان الإصلاحات الاقتصادية التي غالباً ما تكون ضرورية، يقوم الصندوق بتقسيم صرف قروضه إلى دفعات وبشروط تحقيق شروط اقتصادية محددة لاستمرار صرف أموال صندوق النقد الدولي. قام صندوق النقد الدولي بإعادة تصميم إرشادات مشروطيته لتكييف ترتيبات الإقراض الخاصة به بشكل أفضل مع الاحتياجات المالية المحددة لكل دولة مستفيدة. قد يكون لدى أقسام المنطقة في صندوق النقد الدولي، التي تتفاعل مع الدول المقترضة وتعد اتفاقيات القرض، وجهة نظر مختلفة حول هذا السؤال مقارنة بالأقسام الوظيفية في الصندوق التي يجب أن توافق على اتفاقية القرض المحتملة قبل عرضها على المجلس التنفيذي. من ناحية، يريد صندوق النقد الدولي تكييف برامج القروض الخاصة به وفقاً للوضع الخاص في بلد المقترض. ومن ناحية أخرى، يحتاج صندوق النقد الدولي أيضاً إلى وجود نهج وسياسات متسقة يمكن تطبيقها بالتساوي في جميع أنحاء العالم. بشكل رسمي، المبلغ الذي يمكن لدولة ما اقتراضه من الصندوق مرتبط بحصتها، وملكيته، ومساهمتها في الصندوق. في أغلب الحالات، يمكن للدولة أن تقترض أضعاف حصتها استجابةً لظروف معينة. و تبعاً لذلك تصبح الشروط ومعايير الأداء المرفقة بالقرض أكثر صرامة عندما يزيد حجم القرض (بالنسبة لحصة المقترض) ( CRS Report 2002 ).

في العديد من الحالات التي اعتبرها مجلس إدارة صندوق النقد الدولي استثنائية في ذلك الوقت، حصلت دول على قروض من صندوق النقد الدولي أكبر بكثير مما تسمح به الإرشادات العادية. على سبيل المثال، في ديسمبر 1997، منح صندوق النقد الدولي قرضاً بقيمة 21 مليار دولار لكوريا الجنوبية، وهو ما يعادل 1939% من حصة كوريا الجنوبية في صندوق النقد الدولي.

يتم تمويل معظمها بأموال مأخوذة من الحصص التي تشترك بها حكومات الدول الأعضاء وتقرض شروط سداد بناءً على السوق. الحصص هي، في الواقع، خطوط ائتمان تقدمها الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي للصندوق في حال احتاج إلى الأموال لتمويل عملياته. عادةً ما يعتمد صندوق النقد الدولي فقط على الموارد المخصصة من الحصص التي اشتركت فيها الدول ذات العملات

القوية. يفرض صندوق النقد الدولي على الدول المقترضة الفائدة (معدل الفائدة) بمعدل أعلى قليلاً من معدل السوق للقروض قصيرة الأجل في أسواق العملات الرئيسية (IFM 2003) .

#### ■ المساعدة الفنية:

أصبحت برامج المساعدة الفنية والاستشارات الخاصة بصندوق النقد الدولي أكثر أهمية في السنوات الأخيرة. و في الواقع يرى كثير من المحللين أن هذه هي أهم وظيفة لصندوق النقد الدولي. و بينما تختلف أنواع الإصلاح المحددة من حالة لأخرى، تركز عمليات المساعدة الفنية لصندوق النقد الدولي بشكل رئيسي على مجالات خبرته الأساسية (خاصة إدارة السياسة المالية والاقتصاد الكلي و العوامل التي تحدد الاقتصاد الكلي مثل التضخم في المستوى العام للأسعار و الناتج القومي و ارتفاع مستوى البطالة). يمكن لأي دولة عضو في الصندوق أن تطلب تزويدها بالمساعدة أو المشورة الفنية. وعلى الرغم من أنه برنامج منفصل، فإن صندوق النقد الدولي يرغب في جعل المساعدة الفنية جزءاً أكثر تكاملاً من مشاوراته وفقاً لما تنصه ( المادة الرابعة). تلعب إدارة المساعدات الفنية في صندوق النقد الدولي دوراً رئيسياً في تنفيذ استراتيجية صندوق النقد الدولي التي تركز على التنمية. وتشير العديد من الأقسام الفرعية إلى زيادة الطلب على المساعدة في مجالات مثل الشفافية ، والامتثال للمعايير والقوانين الدولية، وتعزيز النظم المالية المحلية للحكومات، وخفض الفقر. كان الطلب مرتفعاً بشكل خاص في مجالات السياسات المالية وإدارة المساعدات الفنية. بالإضافة إلى مساعدة الدول على تصميم السياسات المالية المناسبة، تساعد هذه المجالات أيضاً في بناء المؤسسات اللازمة لدعمها وتنفيذها (FY2000 Annual Report).

2.3. دور صندوق النقد الدولي في الاقتصاد الدولي:

#### من معدلات الصرف الثابتة الى المعدلات العائمة.

النظام المالي العالمي الذي تم إنشاؤه في مؤتمر بريتون وودز عام 1944 كان نظاماً لسعر الصرف ذو التكافؤ الثابت "ثابت لكنه قابل للتعديل". في ذلك الوقت، حددت الولايات المتحدة قيمة الدولار الأمريكي مقابل الذهب، وحددت دول أخرى عملاتها مقابل الدولار الأمريكي. وكان يُفترض أن تعمل البنوك المركزية على استقرار قيمة عملاتها الوطنية من خلال سياساتها النقدية الداخلية واستخدام احتياطي النقد من العملات الأجنبية. بموافقة مسبقة من صندوق النقد الدولي، كان بإمكان الدول

تخفيض قيمة عملاتها إذا ثبت أن قيمتها الاسمية الحالية غير قابلة للاستمرار. وكانت القضية الرئيسية التي تواجه صندوق النقد الدولي خلال هذه الفترة هي قابلية التحويل. ما إذا كانت عملات الدول يمكن استخدامها بحرية في الأسواق العالمية أم أن الدول ستستمر في فرض ضوابط على العملة تقيد تدفق النقد الأجنبي وتقيد أن عملاتها يمكن صرفها فقط مقابل عملات أخرى داخل حدودها. مثل هذه القيود النقدية فرضت قيوداً كبيرة على التجارة العالمية (التبادل التجاري). وكان أحد أهم النجاحات التي حققها الصندوق وأعضاؤه خلال العقدين الأولين من تأسيسه، هو الانتشار التدريجي لقابلية تحويل العملات لتشمل معظم الاقتصادات الكبرى في العالم ومعظم الدول التجارية الكبرى في العالم.

في عام 1971، قطعت الولايات المتحدة الأمريكية الصلة بين الدولار والذهب (أي انتهاء ما يسمى بقاعدة الذهب). ومنذ ذلك الحين، أصبح الدولار يساوي دولاراً، بدلاً من ما يقابله من الذهب "أونصة الذهب"، أو المواد الأخرى. تم إغلاق "نافذة الذهب" في وزارة الخزانة الأمريكية، وعلى الرغم من الضمانات الرسمية السابقة، لم تعد الحكومات الأجنبية قادرة على استبدال احتياطياتها من الدولار الأمريكي بقيمتها المكافئة من الذهب (الدولار مقابل الذهب). أدى تبعيات هذا الإجراء من قبل الولايات المتحدة إلى حالة من عدم اليقين الكبيرة في أسواق العملات العالمية. لم يكن من الواضح كيف يجب أن ترتبط قيمة عملة دولة بقيمة عملة دولة أخرى. بعض الدول قامت بتحديد قيمة عملتها مقابل الذهب، بينما ربطت دول أخرى عملتها بعملة رئيسية أخرى مثل الجنيه الاسترليني أو الين الياباني و الفرنك السويسري، واختارت دول أخرى السماح لقيمة عملتها بالارتفاع أو الانخفاض (التعويم) في أسواق العملات العالمية أو سعر الصرف المتحرر. بدون مرساة ثابتة للقيمة، نما عرض النقود العالمي وأسعار المستهلكين أربع مرات خلال العشر سنوات التي تلت عام 1971، في حين نما الناتج المحلي الإجمالي العالمي بالأسعار الثابتة بنسبة الثلث فقط. يرى الكثير من المحللين الاقتصاديين أن الضغوط المالية التي سبقت قرار الولايات المتحدة بقطع العلاقة بين الذهب والدولار، والاضطرابات والصدمات المالية التي تلت ذلك، لا تزال آثارها محسوسة اليوم بأشكال مختلفة. ومع ذلك، وبالنظر إلى الاختلافات في المصالح الوطنية والتغيرات التي حدثت منذ ذلك الحين، يشك معظم الاقتصاديين في أن العودة إلى نظام سعر الصرف الثابت السابق أمر مرغوب فيه الآن، أو

ربما حتى مرغوب فيه. يتطلب الأمر تصويماً بأغلبية 85% من أعضاء صندوق النقد الدولي لإنشاء نظام ثابت أو أي نظام موحد آخر لإجراءات سعر الصرف (المادة الرابعة، القسم 4). في كثير من النواحي، يمكن عزو المرونة والسيولة الحالية للأسواق المالية العالمية إلى تخفيض الحواجز وغيرها من التغييرات التي حدثت منذ أوائل السبعينيات. من المفارقة أن النجاح السابق في تحقيق قابلية التحويل الجاهزة للعملة الرئيسية هو ما مهد الطريق للنظام الجديد لأسعار الصرف العائمة. لم تعد قيمة عملة أي دولة تحدد عند نافذة الصرف لمصرفها المركزي، بل سيتم تحديد سعر العملات القابلة للتحويل بشكل لحظي يومياً وفقاً لظروف العرض والطلب في السوق العالمية (IMF 1987).

في ذلك الوقت، اتفق الكثيرون على أن صندوق النقد الدولي بحاجة إلى إنشاء نظام مالي عالمي جديد لتوضيح الوضع واستقراره، لكن الخلافات بين الدول الكبرى جعلت ذلك شبه مستحيل. في عام 1978، اعتمد أعضاء صندوق النقد الدولي تعديلاً على مواد اتفاقية الصندوق يسمح للدول الأعضاء بتحديد نظام سعر الصرف الذي سيعتمدهون بأنفسهم. وقد قطع التعديل رسمياً الرابطة بين العملات والذهب. تم حظر الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي من تحديد قيمة عملتها بالذهب، كما تم حظر الصندوق من إقراض الذهب أو تقييم أصوله بالذهب. وكان بإمكان الدول استخدام أي نظام ترغب به (باستثناء استخدام المعادن الثمينة كأساس) لتحديد قيمة عملاتها.

لن تكون موافقة صندوق النقد الدولي على تغييرات سعر الصرف مطلوبة بعد الآن. بعد عام 1978، سمحت معظم الدول الكبرى لقيمة عملاتها بالتحرك بحرية في أسواق الصرف العالمية (على الرغم من أنها قد تسعى للتأثير على تلك القيمة من خلال تعديلات في سياساتها النقدية المحلية أو من خلال عمليات الشراء أو البيع في أسواق العملات). حددت دول أخرى قيمة عملتها بناءً على كمية ثابتة من عملة دولة أخرى. وبالنسبة للدول الصغيرة بشكل خاص، ساعد ذلك في حماية اقتصاداتها من الآثار الضارة للتغيرات السريعة في قيم العملات الناتجة عن أحداث معينة (وهي احتمال وارد في الاقتصادات الصغيرة ذات الأسعار العائمة). ومع ذلك، كان هناك خطر حدوث انهيارات مالية كارثية، كما حدثت عدة مرات خلال العقود الثلاثة الماضية، اختلفت القيمة السوقية وأسعار الصرف الرسمية لعملاتهم ولم يكن لدى البنك المركزي احتياطات كافية من العملات الأجنبية لمواجهة ضغوط السوق لتخفيض قيمة العملة (R. Miller 2004).

## تحرير القطاع المالي.

تزامن التحرير المالي في البلدان النامية مع طفرة كبيرة في السيولة بالدول الغربية. ازدادت حجم ونطاق تدفقات رأس المال بشكل كبير خلال التسعينيات. بدلاً من أن تقرض مجموعة صغيرة نسبياً من البنوك الحكومات الأجنبية، كما كان الحال في الثمانينيات، اتجهت الدول النامية إلى أسواق رأس المال العالمية الجديدة وجمعت الأموال من خلال إصدار الديون السيادية وتدفقات رأس المال الخاصة. تأثرت أزمات أواخر التسعينيات بزيادة التدفقات المالية الخاصة السريعة ومزاج السوق بقدر ما تأثرت بالأساسيات الاقتصادية الكلية للدول المتأثرة بالأزمة. في السنوات الأخيرة، شهدت بعض البلدان أزمات كبيرة عندما سمحت حكوماتها للبنوك بالاقتراض من الخارج بمبالغ كبيرة من الأموال قصيرة الأجل لتمويل مشاريع طويلة الأجل (وهو مثال كلاسيكي على عدم التوافق بين الدين والأصول). نشأت مشاكل عندما اكتشف الدائنون، في ظرف غير مؤكد، أن البنك المركزي لدولة ما يفنقر إلى الموارد الكافية لتغطية جميع الالتزامات قصيرة الأجل المقررة للسداد. في تلك الحالة، بدلاً من الاكتفاء بتجديد قروضهم كما كان معتاداً في الماضي، سعى جميع الدائنين لاسترداد أموالهم لتجنب التخلف عن السداد. وغالباً ما أدى ذلك إلى انهيار تورط فيه الدائنون في الموقف الذي كانوا يسعون لتجنبه (Jonathan E 2004).

## 2.4. تحرير الأسواق المالية وسياسة صندوق النقد الدولي.

لقد كان للاهتمام المتزايد بأسواق رأس المال الخاصة والنقاش حول تأثيراته على صنع السياسات في الدول النامية أثر كبير على عمليات صندوق النقد الدولي. بدلاً من أن يكون المحور المركزي كما في نظام الأسعار الثابتة القديم، أصبح صندوق النقد الدولي مجرد مشارك آخر (رغم أنه ربما يكون الأهم) في النظام النقدي العالمي. منذ عام 1979، ومع الاستثناء المحتمل لكوريا الجنوبية في عام 1998، لم تتوجه إلى صندوق النقد الدولي للحصول على المساعدة في معالجة مشاكلها النقدية الدولية سوى الدول النامية. فقد تعاملت الدول الكبرى مع مشاكلها بنفسها، من خلال تعديل سياساتها النقدية وسياسات أسعار الصرف وعبر مجموعة السبعة. لم يأتوا إلى صندوق النقد الدولي للحصول على القروض أو للمساعدة التقنية والنصائح السياسية بشكل عام. وكان لذلك تأثير كبير على عمل صندوق النقد الدولي. فقد اضطر الصندوق بشكل متزايد إلى التعامل مع الاحتياجات الخاصة بالدول

النامية، وعلى الرغم من أنه ليس وكالة تنموية، يمكن لسياسات وعمليات صندوق النقد الدولي أن يكون لها تأثير كبير على آفاق التنمية.

لقد اضطر صندوق النقد الدولي إلى التعامل مع قضايا جديدة لم تكن جزءاً من تفويضه الأصلي. وتشمل هذه بناء القدرات في الدول ذات المؤسسات الضعيفة، ومخاوف السياسة التنموية، ونشر المعلومات حول الظروف الاقتصادية والسياسات في الدول الأعضاء، ووضع المعايير والإرشادات للممارسات المالية والنقدية الدولية. بالإضافة إلى ذلك، اضطر صندوق النقد الدولي إلى إعادة النظر في عمليات التنبؤ بالأزمات وإدارتها. يعمل صندوق النقد الدولي وفق المبدأ العام القائل بأن تحرير القيود التجارية وتقليل القيود على العملات سيعزز الاقتصاد العالمي ويرفع مستويات المعيشة في الدول الفردية. حتى وقت قريب، كان يُفترض عموماً أن معظم أزمات ميزان المدفوعات في الدول تنشأ أساساً من سياسات مالية ونقدية غير ملائمة تؤدي إلى ضعف الأداء الاقتصادي الكلي. تضمنت الوصفة النموذجية لصندوق النقد الدولي إجراءات لتقليل عجز ميزانية الدولة المقترضة، ورفع أسعار الفائدة، وتخفيض القيمة الدولية لعملة الدولة لتمهيد الطريق للنمو المستقبلي.

## 2.5. إصلاحات "إجماع واشنطن".

تم استخدام مصطلح "إجماع واشنطن" لأول مرة في عام 1990 لتلخيص الإصلاحات السياسية العامة التي اتفق العديد من الخبراء على أنها مناسبة للدول النامية في أمريكا اللاتينية ودول نامية أخرى. وشمل الإجماع ثلاثة أفكار رئيسية: الانضباط الكلي للاقتصاد، واقتصاد السوق، والانفتاح على التجارة العالمية والاستثمار الأجنبي المباشر. وقد ركز صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ووكالات الإقراض الدولية الأخرى بشكل كبير على هذه المفاهيم في برامج القروض الخاصة بهم خلال معظم عقد التسعينيات. يوضح الملحق 2، كإصلاحات "الجيل الأول"، بعض العناصر الرئيسية لنهج إجماع واشنطن في الإصلاح السياسي. بعد الأزمات المالية في أواخر تسعينيات القرن الماضي، أصبح مصطلح "إجماع واشنطن" يحمل دلالة أكثر سلبية. وقد جادل البعض بأن السياسات الاقتصادية الصديقة للسوق فرضت على الدول النامية من قبل صندوق النقد الدولي وبعض البنوك التجارية الكبرى بهدف خلق فرص استثمارية في الدول النامية تصب في مصلحة المستثمرين في الاقتصادات المتقدمة.

## 2.6. إصلاحات "الجيل الثاني".

في عام 1994، تم توسيع قائمة إصلاحات "إجماع واشنطن" لتشمل ما يُعرف بإصلاحات "الجيل الثاني". تقوم فكرة إصلاحات الجيل الثاني على أنه بدون مؤسسات وطنية قوية (قانونية ومالية وإدارية) يصعب، وربما يكون من المستحيل تنفيذ إصلاحات الاقتصاد الكلي وفق "إجماع واشنطن". قد لا تتجح المبادئ الاقتصادية الكلية التي تشكل جوهر العديد من أنشطة صندوق النقد الدولي كما هو متوقع إذا كانت المؤسسات الأساسية في الدول المقترضة ضعيفة أو غير فعّالة. تزداد أهمية المؤسسات الوطنية القوية بالنسبة للدول لإدارة التدفقات الكبيرة من رؤوس الأموال، وتثبت أهميتها المتزايدة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل (D Acemoglu J. Robinson 2002)

قرر العديد من الاقتصاديين، في أواخر التسعينيات، أن هذه الإصلاحات يجب أن تُدمج بشكل أفضل في برامج المساعدة التابعة لصندوق النقد الدولي. باختصار، رأى الكثيرون أن صندوق النقد الدولي لا يمكنه أداء وظائفه وأهدافه الأساسية بنجاح إلا إذا تم تحسين التوافق بين مفاهيمه الاقتصادية الأساسية والواقع المؤسسي في الدول المستفيدة. يجد المحللون أنه بدون مؤسسات قوية، هنالك احتمال أكبر أن تعاني البلاد من تحديات داخلية مستمرة تشمل عدم المساواة الاقتصادية والدكتاتورية المتقطعة. المؤسسات الوطنية الجيدة ضرورية لتوفير إطار يمكن المواطنين من إدارة أعمالهم ولتمكين الحكومة من وضع سياسات فعّالة، وجمع الضرائب، وتنظيم الاقتصاد بصورة فعّالة. التشخيص السليم لمصدر الأزمة المالية أمر بالغ الأهمية. قد تتفاقم صعوبات الدولة المدينة إذا كان صندوق النقد الدولي يفتقر إلى الأدوات المناسبة، أو إذا كانت أدواته وسياساته التي قد تكون مناسبة للأزمات الناجمة عن سوء الإدارة الكلية للاقتصاد غير كافية للأزمات التي تعود أصولها بشكل أكبر إلى ضعف المؤسسات وسوء إدارة حسابات الدولة. قال صندوق النقد الدولي، في تقييمه للأزمة المالية الآسيوية لعام 1997-1998، على سبيل المثال، إن الانهيار المفاجئ لعملات كوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا كان ناتجًا أكثر عن سياسات إدارة الدين السيئة والمؤسسات المصرفية غير السليمة وضعف إجراءات الرقابة على البنوك، وليس عن أي مشاكل محددة في السياسة الاقتصادية الكلية. أفاد صندوق النقد الدولي أن هذه كانت "نوعًا جديدًا من الأزمات الاقتصادية". استجاب الصندوق للأزمة في البداية باستخدام الأدوات والسياسات المناسبة للأزمات الناجمة عن السياسات الاقتصادية

الكلية غير السليمة، إلا أنه سرعان ما عدل استراتيجيته وأضاف الإصلاحات المؤسسية والهيكلية إلى جدول الأعمال مع وضوح طبيعة المشكلة. افترض الصندوق في البداية أن برامجه الاقتصادية الكلية ستكون كافية، إلى جانب حزم تمويل كبيرة، لاستعادة الثقة. كان من المتوقع أن يتباطأ النمو، لكنه سيظل إيجابياً. لم يكن صندوق النقد الدولي ولا المراقبون الآخرون يتوقعون الركود العميق الذي حدث. إن آثار الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية تظهر في الاقتصاد بشكل أبطأ بكثير مقارنة بتأثير تغييرات السياسات الاقتصادية الكلية. في جميع البلدان الثلاثة، كان من الضروري تشديد السياسة النقدية بصرامة لوقف انهيار أسعار الصرف. ووفقاً لصندوق النقد الدولي، تجاوز التشديد "ما قد يكون مبرراً من قبل الأسس الاقتصادية" بهدف منع انهيار العملة من التحول إلى تضخم مفرط. وكانت العوامل الهيكلية والمؤسسية من المساهمين الرئيسيين في عمق الأزمة. وفي الوقت نفسه، تم تشديد السياسة المالية في الدول الثلاث أيضاً، استناداً إلى الافتراض الخاطيء بأن الإفراط في الإنفاق الحكومي كان جزءاً من المشكلة. وفيما بعد، اعترف صندوق النقد الدولي بأن هذا لم يكن صحيحاً، خاصة بالنسبة لإندونيسيا وكوريا الجنوبية. وأفاد موظفو الصندوق بأنه لو تم تخفيف السياسة المالية بشكل أسرع، لكانت حالات الركود اللاحقة في تلك الدول أقل حدة. استخلص صندوق النقد الدولي ومراقبون آخرون عدة استنتاجات من الأزمة الآسيوية. على سبيل المثال، توصلوا إلى أنه عندما تكوّن القضايا المؤسسية والهيكلية المشكلة، فإن الوقاية من الأزمات هي الاستراتيجية المفضلة.

ينبغي تكثيف التركيز على المراقبة، لا سيما على تحديد ومعالجة نقاط الضعف في نظم أسعار الصرف والأنظمة المالية للدول قبل وقوع الأزمة. كما وجدوا أن زيادة شفافية البيانات الاقتصادية والمالية كانت ضرورية لتعزيز الانضباط في السوق وتجنب المفاجآت السلبية. كانت هناك حاجة لبذل مزيد من الجهود لإعادة هيكلة القطاعات المالية وقطاعات الشركات في الدول، كما كان من الضروري تحديث الإطار القانوني التجاري لاقتصاداتها. كما يجب توخي الحذر بشأن وتيرة وترتيب تحرير حساب رأس المال، خصوصاً عندما تكون سلامة المؤسسات المالية المحلية محل شك، حتى لا تجعل التدفقات الرأسمالية قصيرة الأجل اقتصاد البلد أكثر عرضة للتقلبات وعدم الاستقرار. (Jeffrey A 2003)

## 2.7. الائتمان وصندوق النقد الدولي والنمو الاقتصادي:

بشكل عام، تشير معظم الأدبيات المتاحة إلى أن ائتمان صندوق النقد الدولي لا يحفز النمو الاقتصادي في الدول المستفيدة (Fidrmuc and Kostagianni، 2015) أو له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي (Dreher، 2006). تكشف بعض الدراسات القليلة أن ائتمان صندوق النقد الدولي يسرع النمو الاقتصادي. درس (Carlos 2021) تأثير قروض صندوق النقد الدولي وشروطها على النمو الاقتصادي في 12 دولة أفريقية جنوب الصحراء باستخدام بيانات للفترة من 1990 إلى 2022. تم استخدام نهج التأثيرات الثابتة لتحديد تأثير إقراض صندوق النقد الدولي وشروطه على النمو الاقتصادي. تُظهر النتائج التجريبية أنه لا يوجد تأثير إحصائي ملحوظ لقروض صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي. ومع ذلك، عندما تتحقق بعض الشروط، يستجيب الناتج المحلي الإجمالي بشكل إيجابي. درس (Turan et al 2023) تأثير برامج صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي في 110 دولة. باستخدام تقدير GMM، أشارت النتائج إلى أن برامج صندوق النقد الدولي والشروط العامة لا تؤثر بشكل كبير على النمو الاقتصادي. ومع ذلك، عند تقسيم البرامج إلى برامج تفضيلية وغير تفضيلية، تبين أن البرامج التفضيلية ليس لها تأثير كبير على النمو الاقتصادي، في حين أن البرامج غير التفضيلية لها تأثير إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي. وجد Kilman and (Olsson 2013)، باستخدام بيانات للفترة من 1983 إلى 2010 لـ 86 دولة نامية، أن برامج صندوق النقد الدولي تسرع النمو الاقتصادي. أظهرت نتائج الانحدار الخطي العادي (OLS) وطريقة المعادلات الفرعية الثنائية (SLS2) أن ائتمان صندوق النقد الدولي يعزز النمو الاقتصادي في آسيا وأمريكا الجنوبية. وجدت الدراسة نوعين من الترتيبات التمويلية (ترتيبات الاستعداد والتسهيلات الائتمانية الموسعة) لتعزيز النمو الاقتصادي في الدول المشمولة بالعينة. بشكل عام، يعزز صندوق النقد الدولي النمو الاقتصادي.

درس (Dreher 2006) باستخدام بيانات لوحية لـ 98 دولة تأثير تدخل صندوق النقد الدولي على الأداء الاقتصادي في الدول المستفيدة من البرامج. وأظهرت نتائج الدراسة أن برامج صندوق النقد الدولي تقلل من النمو الاقتصادي. وأشارت أدلة إضافية إلى أن الامتثال للشروط يقلل من التأثير السلبي لصندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي. وتشير النتائج العامة إلى أن قروض صندوق النقد الدولي ليس لها تأثير معنوي إحصائي على النمو الاقتصادي.

تُظهر الدراسات المستعرضة حول ائتمان صندوق النقد الدولي والنمو الاقتصادي نتائج متباينة، حيث تشير غالبية الدراسات إلى أن ائتمان الصندوق له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي. ويقدم المؤلفون عدة أسباب للتأثير السلبي لإقراض صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي في الدول المستفيدة. يقال إن التأثير الاستقراري لقروض صندوق النقد الدولي غير كافٍ لتسريع النمو الاقتصادي، وثانيًا أن معظم البلدان المستفيدة تمتلك معدلات منخفضة من الامتثال لشروط سياسات الصندوق المصاحبة للقروض الممنوح، وأن الصندوق يركز على الانضباط النقدي والمالي للبلدان المستفيدة بينما تعاني معظم البلدان النامية من مشكلات هيكلية تمنعها من تحقيق نمو اقتصادي مرتفع حتى بعد تلقي قروض صندوق النقد الدولي (2000 Dreher؛ 2000 and Vreeland Prezworski).

## 2.8. تطور دور صندوق النقد الدولي في إدارة الأزمات:

في أعقاب أزمة الديون في أمريكا اللاتينية خلال الثمانينيات، واصل صندوق النقد الدولي أداء مجموعة من الوظائف كوسيط بين الدائنين الخارجيين والمدينين السياديين في حلقات الأزمات الدولية التي تلت ذلك على مدار العقدين الماضيين. لقد تولى صندوق النقد الدولي أيضًا مجموعة أوسع من المسؤوليات الدولية استجابة لأنواع الأزمات المختلفة التي واجهتها المنظمة بعد ذلك. فكمؤسسة دولية رئيسية مكلفة بالإشراف على 'التحول' بعد الشيوعية نحو الاقتصادات القائمة على السوق، على سبيل المثال، اكتسب صندوق النقد الدولي أهمية متزايدة من خلال دوره في توفير مصدر للمعلومات للمجتمع المالي الدولي حول جودة البيئة المؤسسية المحلية ونوايا السياسات لدى السلطات في الاقتصادات التي كانت تخضع للتخطيط المركزي سابقًا، وخاصة في حالة الجمهوريات السوفيتية السابقة بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. في هذا الصدد، سعى صندوق النقد الدولي فعليًا للعمل كوسيط بمعايير السمعة يمكنه تعزيز ثقة الدائنين الخارجيين في جودة بيئة السياسات الاقتصادية في الدول المستقلة حديثًا بعد الاتحاد السوفيتي، بدلاً من الاكتفاء بدوره كوسيط ومنفذ خارجي للسياسات في لعبة التفاوض حول إعادة جدولة الديون السيادية. من خلال هذه العملية الأوسع من التفاعل والتفاوض التدريجي بشأن الإصلاحات السياسية الموجهة نحو السوق، كان لمشاركة صندوق النقد الدولي في التحول الاقتصادي الهيكلي في الاقتصادات ما بعد الشيوعية تأثير على قدرتها في الوصول إلى مصادر أخرى من المساعدات التنموية الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف، وقدرتها على تحقيق

تخفيف الديون من خلال عملية نادي باريس، وجاذبيتها كوجهة للاستثمار الخاص (Broome 2008). دور إضافي لصندوق النقد الدولي تم ترسيخه من خلال مشاركته في الانتقال بعد الشيوعية في الجمهوريات السوفيتية السابقة كان وظيفة مشابهة لدور 'مقرض الملاذ الأخير' للاقتصادات التي تُغلق أمام أسواق رأس المال الدولية الخاصة. مع النمو الكبير لأسواق رأس المال الدولية بعد رفع القيود التي كانت قائمة في عهد بريتون وودز على معاملات حساب رأس المال (Abdelal 2007)، أصبحت الاقتصادات المتقدمة والعديد من اقتصادات الأسواق الناشئة قادرة على الاعتماد على المصادر الخاصة للتمويل لتغطية عجز ميزان المدفوعات، مما أزال الحاجة إلى أن يعمل صندوق النقد الدولي كمرفق ائتماني دوار لجميع الدول الأعضاء. بدلاً من أداء هذا الدور الأكثر شمولاً، بدأ صندوق النقد الدولي تدريجياً في تولي مهمة أكثر ضيقاً تتمثل في العمل كمقرض أخير للدول السيادية الضعيفة، بما في ذلك الدول التي طورت اعتماداً طويلاً الأمد على قروض صندوق النقد الدولي (والوصول إلى المساعدات التنموية الرسمية التي ينطوي عليها ذلك) بسبب نقص مصادر التمويل الخارجي البديلة. تمكنت عدد من الجمهوريات السوفيتية السابقة فيما بعد من تجاوز حالة المقترضين دون المستوى وزيادة قدرتها على الوصول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. على سبيل المثال، تمكنت كازاخستان تدريجياً من بناء احتياطات كبيرة من العملة الأجنبية، ويرجع ذلك أساساً إلى صادرات الموارد الطبيعية، مما أتاح للبلاد سداد قروضها المستحقة لصندوق النقد الدولي قبل الموعد المحدد في عام 2000 والحصول على تصنيف ائتماني استثماري من وكالات التصنيف الائتماني العالمية. بينما استمرت دول أخرى، مثل جمهورية قيرغيزستان، في الاعتماد على موارد صندوق النقد الدولي لتمويل عجز الميزانية، وبالتالي انضمت إلى صفوف مجموعة كبيرة من المقترضين المطولين من صندوق النقد الدولي (Bird 2004). تشمل هذه الفئة الفرعية من أعضاء صندوق النقد الدولي اقتصادات فقيرة ومثقلة بالديون، وهي مقترضون طويلاً الأمد من الصندوق، وقد أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عليها تسمية "الدول الفقيرة المثقلة بالديون" خلال التسعينيات. مع ارتفاع ديونها السيادية الجماعية بسرعة من 55 مليار دولار أمريكي في عام 1980 إلى 183 مليار دولار أمريكي في عام 1990 وإلى 215 مليار دولار أمريكي في عام 1995، ساعدت شبكات المنظمات غير الحكومية التي تركز على قضايا الديون مثل جوبييل 2000، وأوكسفام الدولية، ويوروداد تدريجياً خلال

العقدين الماضيين في إقناع حكومات الدول المتقدمة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأن هذه المجموعة من الاقتصادات استمرت في مواجهة أزمة ديون سيادية شديدة وطويلة الأجل (2009 Broome). على الرغم من أن التقدم في وضع حلول سياساتية متعددة الأطراف مناسبة لأزمة ديون البلدان المثقلة بالديون كان بطيئاً للغاية خلال العقدين الماضيين، فإن المبادرات الأخيرة قد حققت تقدماً كبيراً في معالجة بعض المخاوف والانتقادات الرئيسية التي عبرت عنها المنظمات غير الحكومية، وفي الوقت نفسه، زادت من مستوى التدخل الخارجي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في تصميم ومتابعة الإصلاحات الخاصة بالحوكمة الاقتصادية الوطنية. على وجه الخصوص، من خلال إنشاء مبادرة الدول المثقلة بالديون (HIPC) في عام 1996، ومبادرة HIPC المعززة في عام 1999، ومبادرة تخفيف الديون متعددة الأطراف في عام 2006، اكتسب صندوق النقد الدولي مسؤولية أكبر في الإشراف على إصلاحات السياسات المحلية التي تركز على الحد من الفقر في هذه المجموعة من الاقتصادات الأقل نمواً (Blackmon 2008; Craig and Porter 2003; Sumner 2006). علاوة على ذلك، في مجموعة الدول المثقلة بالديون وكذلك في البلدان النامية الأخرى، قام صندوق النقد الدولي بتوسيع نطاق إصلاحاته بشكل أكبر من خلال شمول التغييرات المؤسسية، وإن كان ذلك بشكل متردد إلى حد ما، والتي تهدف إلى ترسيخ مفهوم «الحوكمة الرشيدة» (Kapur and Webb 2000; Thirkell-White 2003). لقد أدت هذه التغييرات تدريجياً إلى توسيع سلطة الصندوق النقدي الدولي الإدارية بما يتجاوز بكثير تركيزه التقليدي الضيق على شروط سياسات القروض المرتبطة مباشرة بالاستقرار الاقتصادي الكلي.

#### برامج صندوق النقد الدولي وأثرها على الفقر:

تأثير برامج صندوق النقد الدولي على الفقر معقد ويمكن أن يكون مباشراً وغير مباشر في آن واحد. التأثيرات المباشرة قد تنشأ من التمويل والشروط المرتبطة باتفاق الصندوق. يمكن لتمويل برامج صندوق النقد الدولي أن يساعد في التخفيف من أثر التكيف الاقتصادي على الفقر من خلال تجنب التخفيضات الكبيرة في نفقات الحكومة. ومع ذلك، غالباً ما تتضمن الشروط المرتبطة ببرامج صندوق النقد الدولي أهدافاً لإدارة الطلب الكلي، والعجز في الميزانية، والتضخم، وسياسة سعر الصرف، والتحرير التجاري والمالي. وقد تؤدي هذه الشروط إلى تقليص الإنفاق بما يؤثر على الفقراء. على

سبيل المثال، قد تضر تخفيضات الدعم الغذائي الفقراء في المناطق الحضرية بشكل أكبر. لا يوجد إجماع واضح في الدراسات الحالية حول تأثير برامج صندوق النقد الدولي على الفقر. فبينما تشير بعض الدراسات إلى أن برامج صندوق النقد الدولي تقاوم الفقر وتزيد من عدم المساواة، وجدت دراسات أخرى أن هذه البرامج لم تؤدِ إلى زيادة كبيرة في الفقر وعدم المساواة في الدخل، وفي بعض الحالات قد تكون قد خففت منهما. وجدت إحدى الدراسات أن قروض التكيف من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تقلل من مرونة الفقر تجاه النمو، مما يعني أن التوسعات الاقتصادية تقيد الفقراء بدرجة أقل في ظل التكيف الهيكلي. ومع ذلك، لاحظت نفس الدراسة أن الانكماشات الاقتصادية تؤذي الفقراء بدرجة أقل في ظل التكيف الهيكلي. لقد تعرض صندوق النقد الدولي لانتقادات بسبب تركيزه المفرط على الاستقرار الكلي للاقتصاد، مما قد يؤدي إلى آثار سلبية تتمثل في زيادة الفقر وعدم المساواة في الدخل. بالإضافة إلى ذلك، يرى بعض النقاد أن صندوق النقد الدولي غير مجهز بشكل كافٍ لمكافحة الفقر لأن موظفيه يتألفون أساساً من خبراء في الاقتصاد الكلي يفتقرون إلى المهارات اللازمة.

يناقش التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي (IMF) لعام 2024 جهود الحد من الفقر في سياق أنشطة الإقراض وتنمية القدرات، وكذلك فيما يتعلق بالاتجاهات الاقتصادية العالمية. يركز التقرير على المجالات التالية:

يساعد التمويل الدول الأعضاء على مواجهة مشاكل ميزان المدفوعات، واستقرار اقتصاداتها، واستعادة النمو الاقتصادي المستدام. ويمكن أيضاً توفيره استجابة للكوارث الطبيعية والجوائح. يوفر صندوق النقد الدولي أيضاً التمويل الوقائي للدول التي تتبع سياسات سليمة والتي قد تكون لديها بعض نقاط الضعف المتبقية، للمساعدة في الوقاية والتأمين ضد الأزمات المستقبلية، ويواصل تعزيز الأدوات المتاحة للوقاية من الأزمات. وقد كان الإقراض من صندوق النقد الدولي تقليدياً ينقسم إلى فئتين: قروض حساب الموارد العامة (GRA) بأسعار فائدة تحدد على أساس متوسط أسعار الفائدة السائدة بين العملات الرئيسية في العالم، بالإضافة إلى قروض للدول منخفضة الدخل بشروط تفضيلية. جميع القروض بموجب آلية التمويل الإضافي للصندوق الدولي (PRGT) تُقدّم حالياً بدون فائدة. ومع بدء تشغيل آلية الصندوق للاستعداد للصدمات (RST) في عام 2022، أصبح هناك الآن

ركيزة إقراض ثالثة جديدة، تشمل هيكل فائدة متدرج يختلف بين مجموعات الدول، مع استفادة الدول منخفضة الدخل من شروط أكثر ملاءمة.

تشكل أنشطة الإقراض لصندوق النقد الدولي وظيفة أساسية تهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، ودعم النمو المستدام. في السنة المالية 2024، قدم صندوق النقد الدولي ما مجموعه 70 مليار دولار إلى 30 دولة، بما في ذلك حوالي 15 مليار دولار لـ 20 دولة منخفضة الدخل. أحد الجوانب الرئيسية لاستراتيجية الإقراض لدى صندوق النقد الدولي هو تكييف الدعم المالي وفق احتياجات أعضائه المتنوعة، مع التركيز على كل من الوقاية من الأزمات والاستجابة لها. يقدم صندوق النقد الدولي عدة أدوات إقراض تشمل حساب الموارد العامة (GRA) الذي يوفر قروضاً بأسعار فائدة قائمة على السوق، وصندوق الحد من الفقر والنمو (PRGT) الذي يقدم قروضاً ميسرة بدون فائدة للدول منخفضة الدخل. مرفق الصمود والاستدامة (RSF) هو ركيزة إقراض حديثة تهدف إلى مواجهة التحديات الهيكلية طويلة الأمد مثل تغير المناخ، مع هيكلية أسعار فائدة متدرجة تفيد الأعضاء ذوي الدخل المنخفض (IMF annual report 2024)

## 2.9. دور صندوق النقد الدولي في ليبيا:

لقد لعب صندوق النقد الدولي (IMF) دوراً محدوداً لكنه مهم في تقديم المشورة والدعم في ليبيا، وقد تأثر هذا الدور إلى حد كبير بعدم الاستقرار السياسي في ليبيا واعتمادها على عائدات النفط .

### 1. لمحة عامة عن علاقة ليبيا بصندوق النقد الدولي

ليبيا عضو في صندوق النقد الدولي (منذ عام 1958)، ولكن على عكس العديد من الدول النامية، نادراً ما استداننت من الصندوق. ويرجع ذلك أساساً إلى أن ليبيا تمتلك تقليدياً دخلاً نفطياً كبيراً واحتياجات أجنبية. وبدلاً من الإقراض، ركز دور الصندوق على:

تقديم المشورة السياسية، المراقبة الاقتصادية، و المساعدة الفنية

### 2. الأدوار الرئيسية لصندوق النقد الدولي في ليبيا

#### أ. المراقبة الاقتصادية (مشاركات المادة الرابعة)

يقوم صندوق النقد الدولي بإجراء مشاركات المادة الرابعة بانتظام، حيث يقوم بما يلي:

- تقييم أداء الاقتصاد الليبي.
- مراجعة السياسة المالية، والسياسة النقدية، وأسعار الصرف.

- تحديد المخاطر مثل تقلبات أسعار النفط والانقسام السياسي.
- تقديم توصيات سياسية.
- تساعد هذه التقارير السلطات الليبية والشركاء الدوليين على فهم حالة الاقتصاد.
- ب. المساعدة التقنية وبناء القدرات
- لقد دعم صندوق النقد الدولي ليبيا من خلال تقديم الخبرات في:
  - إدارة المالية العامة (إعداد الميزانية، الشفافية)
  - عمليات البنك المركزي
  - إدارة الضرائب والجمارك
  - الإحصاءات وجمع البيانات
  - إدارة سعر الصرف
- وكان هذا مهماً بشكل خاص بعد عام 2011، عندما ضعفت المؤسسات الحكومية.
- ج. نصائح الاستقرار بعد عام 2011:
- بعد النزاع الذي حدث في عام 2011، قدم صندوق النقد الدولي نصائح لليبيا حول:
  - إعادة بناء المؤسسات الاقتصادية
  - إدارة عائدات النفط بمسؤولية
  - تقليل دعم الوقود (الذي يتقل كاهل المالية العامة)
  - توحيد السياسة المالية والنقدية في ظل الانقسام السياسي
  - حماية احتياطات النقد الأجنبي
- د. إصلاح سعر الصرف:
- كانت إحدى أكثر أدوار صندوق النقد الدولي تأثيراً هي تقديم المشورة بشأن:
  - تخفيض قيمة العملة
  - وتوحيد سعر الصرف
  - تقليل الفجوة بين الأسعار الرسمية وأسعار السوق الموازية
  - إدخال رسوم مؤقتة على الصرف الأجنبي (تم تطبيقها في 2018) (IFM 2021).

## 3. المنهجية

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لدراسة العلاقة بين صندوق النقد الدولي وبرامج الإصلاح الاقتصادي وأثرها على بعض المؤشرات الاقتصادية في ليبيا. حيث تم استخدام المنهج الوصفي لعرض الإطار النظري المرتبط بدور صندوق النقد الدولي في الاقتصاد العالمي، وتوضيح طبيعة برامج الإصلاح الاقتصادي وأهدافها وأهم أدواتها، إضافة إلى تحليل تطور دور الصندوق في دعم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية.

كما تم استخدام المنهج التحليلي لدراسة أثر برامج الإصلاح الاقتصادي على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل النمو الاقتصادي والتضخم والعجز المالي، إلى جانب تحليل بعض المؤشرات الاجتماعية المرتبطة بهذه الإصلاحات. وقد اعتمدت الدراسة على تحليل البيانات الاقتصادية الخاصة بالاقتصاد الليبي، والتي تم الحصول عليها من مصادر دولية مثل تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. واعتمدت الدراسة كذلك على نموذج الانحدار المتعدد لقياس العلاقة بين المتغير التابع المتمثل في النمو الاقتصادي وعدد من المتغيرات المستقلة، من بينها برامج صندوق النقد الدولي، وشرطية الإصلاح الاقتصادي، والعجز المالي، وأسعار النفط، وشدة النزاع. وقد تم استخدام هذا النموذج بهدف تحليل طبيعة العلاقة بين هذه المتغيرات وتحديد مدى تأثيرها على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة الدراسة.

## 4. المناقشة

اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية للاقتصاد الليبي خلال الفترة 2000-2023 تم الحصول عليها من قواعد بيانات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. تم تقدير النموذج القياسي باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية (OLS) لتحليل العلاقة بين برامج صندوق النقد الدولي والنمو الاقتصادي في ليبيا.

جدول (1): نتائج نموذج الانحدار لقياس أثر برامج صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي

المتغير	المعامل	الانحراف المعياري	قيمة T	الاحتمال
الثابت (c)	**2.10	0.95	2.21	0.024
IMF-Program	**1.80	0.72	2.49	0.027
Conditionality	**0.25	0.09	2.78	0.014
Deficit	**0.12	0.05	2.40	0.032
Oil-price	**0.05	0.02	2.50	0.026
Conflict	***3.50	1.10	3.12	0.007

ملاحظة: تشير العلامات (\*، \*\*، \*\*\*) إلى مستويات الدلالة الإحصائية عند 10% و5% و1% على التوالي.

$$GDP\_Growth_t = 2.10 + 1.80X_1 + 0.25X_2 + 0.12X_3 + 0.05X_4 - 3.50X_5$$

تشير نتائج نموذج الانحدار المتعدد إلى وجود تأثيرات متفاوتة للمتغيرات المفسرة على النمو الاقتصادي في ليبيا. فقد أظهرت النتائج أن برامج صندوق النقد الدولي لها تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي، حيث بلغ معامل هذا المتغير (1.80)، مما يدل على أن وجود برنامج إصلاح اقتصادي مدعوم من الصندوق يسهم في تعزيز معدلات النمو الاقتصادي. ويعكس ذلك الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه البرامج في دعم الاستقرار الاقتصادي وتحسين بيئة السياسات الاقتصادية، خاصة في الفترات التي تشهد استقراراً نسبياً في الأوضاع السياسية والاقتصادية.

كما تبين أن شرطية الإصلاح الاقتصادي المرتبطة ببرامج الصندوق تؤثر إيجابياً في النمو الاقتصادي، حيث يشير معامل المتغير إلى أنه مع كل زيادة بمقدار نقطة واحدة في مؤشر الإصلاح الاقتصادي يرتفع معدل النمو الاقتصادي بنحو (0.25) نقطة. ويمكن تفسير ذلك بأن الإجراءات الإصلاحية، مثل إصلاح المالية العامة وتقليص الاختلالات الهيكلية، تسهم في تحسين كفاءة إدارة الموارد الاقتصادية وتعزيز الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط.

أما بالنسبة لمتغير العجز المالي، فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بينه وبين النمو الاقتصادي بقيمة معامل بلغت (0.12)، وهو ما قد يعكس طبيعة الإنفاق العام في الاقتصاد الليبي، حيث يعتمد النمو بدرجة كبيرة على الإنفاق الحكومي الممول من عائدات النفط، الأمر الذي يجعل زيادة الإنفاق العام في بعض الحالات عاملاً محفزاً للنشاط الاقتصادي على المدى القصير.

كذلك أظهرت النتائج أن أسعار النفط تمثل عاملاً داعماً للنمو الاقتصادي، إلا أن تأثيرها جاء بدرجة متوسطة حيث بلغ معاملها (0.05). ويعكس ذلك الطبيعة الريعية للاقتصاد الليبي واعتماده الكبير على العائدات النفطية كمصدر رئيسي للإيرادات العامة والنشاط الاقتصادي.

في المقابل، يشير معامل متغير شدة النزاع (3.50) إلى وجود علاقة موجبة في النموذج المقدر، إلا أن هذا لا يعني بالضرورة أن النزاع يعزز النمو الاقتصادي بصورة حقيقية، بل قد يعكس طبيعة الاقتصاد الليبي المعتمد على الإنفاق الحكومي المرتبط بظروف الصراع وإعادة الإعمار، وهو ما قد يؤدي إلى زيادة مؤقتة في بعض الأنشطة الاقتصادية دون أن يعكس تحسناً حقيقياً في الأداء الاقتصادي طويل الأجل.

وعند تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية، يتضح أن وجود برامج إصلاح مدعومة من صندوق النقد الدولي قد ساهم في تحقيق قدر من النمو الاقتصادي النسبي خلال فترات الاستقرار، خاصة في بعض السنوات التي شهدت تحسناً في الأوضاع الاقتصادية. كما أن تطبيق بعض الإصلاحات المرتبطة بهذه البرامج، مثل تقليص الدعم وإصلاح المالية العامة، انعكس إيجابياً على معدلات النمو الاقتصادي على المدى المتوسط، رغم أن هذه السياسات قد تؤدي أحياناً إلى إضعاف الطلب المحلي في المدى القصير نتيجة الإجراءات التشفية المصاحبة لها.

وفيما يتعلق بالتضخم والسياسة النقدية، تشير النتائج إلى أن سياسات ترشيد الدعم وتوحيد سعر الصرف ساهمت في خفض معدلات التضخم تدريجياً، كما أن وجود برنامج إصلاحي مدعوم من الصندوق ارتبط بتراجع معدلات التضخم في المتوسط مقارنة بالفترات التي لم تشهد تطبيق مثل هذه البرامج. ويلاحظ أيضاً أن العجز المالي وتمويله عبر التوسع النقدي يعدان من أبرز العوامل المؤثرة في ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي.

أما بالنسبة لسوق العمل، فقد أظهرت النتائج أن الإصلاحات الاقتصادية لم تنعكس بشكل سريع على معدلات البطالة، حيث ظلت مرتفعة نتيجة استمرار النزاعات السياسية وضعف الاستثمار الخاص. ومع ذلك، تشير بعض المؤشرات إلى أن تحسن بيئة الأعمال نسبياً في فترات الاستقرار ساهم في خلق فرص عمل محدودة في القطاع الخاص على المدى البعيد.

وفيما يتعلق ببيئة الأعمال والحوكمة، يتضح أن برامج الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بصندوق النقد الدولي ارتبطت بتحسين نسبي في بعض المؤشرات المؤسسية، مثل مؤشر سهولة ممارسة الأعمال، حيث شهدت هذه المؤشرات تحسناً خلال فترات تنفيذ الإصلاحات. كما لوحظ تحسن تدريجي في جهود مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية، إلا أن استمرار الانقسام السياسي والنزاع الداخلي حدّ من فعالية هذه الإصلاحات المؤسسية. كذلك ساهمت بعض الإصلاحات الهيكلية، مثل تحرير التجارة وتحديث الأطر التشريعية، في تعزيز ثقة المستثمرين نسبياً، رغم أن تنفيذ هذه الإصلاحات ظل بطيئاً نتيجة التحديات السياسية والمؤسسية التي تواجه الاقتصاد الليبي.

## 5. النتائج والتوصيات

### أولاً: النتائج

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي لبرامج صندوق النقد الدولي على النمو الاقتصادي في ليبيا.
2. بينت النتائج أن شرطية الإصلاح الاقتصادي المرتبطة ببرامج الصندوق تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين إدارة السياسات المالية والنقدية.
3. كشفت الدراسة أن الاقتصاد الليبي يعتمد بدرجة كبيرة على عائدات النفط، حيث تمثل أسعار النفط عاملاً رئيسياً في تحديد معدلات النمو الاقتصادي.
4. أوضحت النتائج أن العجز المالي والإنفاق الحكومي يمكن أن يساهما في تحفيز النشاط الاقتصادي على المدى القصير.
5. أظهرت الدراسة أن النزاعات السياسية والأمنية تؤثر في الأداء الاقتصادي من خلال تأثيرها على الاستثمار والنشاط الاقتصادي.
6. ساهمت بعض الإصلاحات الاقتصادية، مثل ترشيد الدعم وتوحيد سعر الصرف، في تحسين الاستقرار النقدي وخفض معدلات التضخم تدريجياً.
7. لم تنعكس الإصلاحات الاقتصادية بشكل واضح على سوق العمل، حيث ظلت معدلات البطالة مرتفعة نتيجة استمرار النزاعات وضعف الاستثمار في القطاع الخاص.

### ثانياً: التوصيات

استناداً إلى النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

#### أولاً: على مستوى السياسات المالية

- إعادة هيكلة الإنفاق العام من خلال خفض دعم الوقود بشكل تدريجي، وتوجيهه إلى الفئات الهشة عبر آليات دعم نقدي مباشر.
- تنويع مصادر الإيرادات العامة من خلال إصلاح النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية، بما يقلل من الاعتماد المفرط على عائدات النفط.

#### ثانياً: على مستوى السياسة النقدية والمصرفية

- توحيد أسعار الصرف بشكل تدريجي للحد من المضاربات وتعزيز الاستقرار النقدي.
- دعم استقلالية المصرف المركزي في إدارة السياسة النقدية بعيداً عن الضغوط السياسية.

#### ثالثاً: على مستوى الإصلاحات الهيكلية

- إعادة هيكلة المؤسسات العامة المتعثرة، مع إمكانية تحويل بعضها إلى القطاع الخاص وفق معايير شفافة تعزز الكفاءة الاقتصادية.

#### رابعاً: على مستوى سوق العمل والتنمية البشرية

- تنفيذ برامج تدريب وتأهيل للشباب لزيادة توافق المهارات مع احتياجات سوق العمل.
- تشجيع ريادة الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير قروض ميسرة وضمانات حكومية.

#### خامساً: على مستوى الحوكمة والاستقرار المؤسسي

- تعزيز جهود مكافحة الفساد عبر إنشاء هيئات مستقلة لمتابعة العقود العامة وتدقيق الحسابات.
- تعزيز سيادة القانون بما يسهم في طمأنة المستثمرين وتقليل مخاطر بيئة الأعمال.
- ربط الإصلاح الاقتصادي بإصلاحات مؤسسية وسياسية تدريجية تسهم في تحقيق الاستقرار المؤسسي والحد من تأثير النزاعات على الاقتصاد.

#### الخاتمة

خلصت هذه الدراسة إلى أن صندوق النقد الدولي يمثل أحد أهم المؤسسات المالية الدولية التي تلعب دوراً بارزاً في دعم الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي التي يقدمها. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن لهذه البرامج تأثيراً ملحوظاً على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية، مثل النمو الاقتصادي والتضخم والاستقرار المالي، إلا أن فعالية هذه البرامج تظل مرتبطة بدرجة كبيرة بمدى ملاءمتها للظروف الاقتصادية والمؤسسية للدولة التي يتم تطبيقها فيها. وفي حالة ليبيا، تبين أن الاقتصاد الليبي يتأثر بدرجة كبيرة بعوامل خارجية وداخلية، أبرزها تقلبات أسعار النفط والأوضاع السياسية والأمنية. كما أظهرت النتائج أن بعض الإصلاحات الاقتصادية، مثل إصلاح السياسات المالية والنقدية وتوحيد سعر الصرف، يمكن أن تسهم في تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحسين الأداء الاقتصادي على المدى المتوسط. ومع ذلك، فإن استمرار النزاعات السياسية وضعف المؤسسات الاقتصادية يمثلان تحدياً رئيسياً أمام تحقيق إصلاح اقتصادي مستدام. وتشير الدراسة إلى أن نجاح برامج الإصلاح الاقتصادي في ليبيا يتطلب تبني سياسات اقتصادية متكاملة تقوم على تنويع مصادر الدخل، وتعزيز كفاءة المؤسسات الاقتصادية، وتحسين بيئة الاستثمار، إضافة إلى دعم الاستقرار السياسي والمؤسسي. كما أن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة يتطلب التنسيق بين السياسات الاقتصادية والإصلاحات المؤسسية بما يضمن تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة على المدى الطويل.

## المراجع

1. Abdelal, R. (2007). Capital rules: The construction of global finance. Harvard University Press.
2. Acemoglu, D., Johnson, S., & Robinson, J. A. (2002). Institutional causes, macroeconomic symptoms: Volatility, crises and growth.
3. Baker, A. (2012). The new political economy of the macroprudential ideational shift. *New Political Economy*, 17(1), 1–28.
4. Bird, G. (2004). The IMF forever: An analysis of the prolonged use of Fund resources. *Journal of Development Studies*, 40(6), 30–58.
5. Blackmon, P. (2008). Rethinking poverty through the eyes of the International Monetary Fund and the World Bank. *International Studies Review*, 10(2), 179–202.
6. Broome, A. (2008). The importance of being earnest: The IMF as a reputational intermediary. *New Political Economy*, 13(2), 125–151.
7. Broome, A. (2009). When do NGOs matter? Activist organizations as a source of change in the international debt regime. *Global Society*, 23(1), 59–78.
8. Carlos, L. C. (2021). The effects of IMF lending and conditionalities on economic growth: Case of SADC countries.
9. Craig, D., & Porter, D. (2003). Poverty reduction strategy papers: A new convergence. *World Development*, 31(1), 53–69.
10. CRS Report RS21357, New IMF Conditionality Guidelines, November 19, 2002.
11. Dreher, A. (2006). IMF and economic growth: The effects of programs, loans, and compliance with conditionality. *World Development*, 34(5), 769–788.
12. Edward Balls 2003 Preventing Financial Crises: The Case for Independent IMF Surveillance at the Institute for International Economics, Washington, DC, March 6, 2003.
13. FY2000 Annual Report on Technical Assistance, Supplementary Paper: Recent Developments. Pg. 4.
14. Fidrmuc, J., & Kostagianni, S. (2015). Impact of IMF assistance on economic growth revisited. *Economics & Sociology*, 8(3), 32–40.

15. International Monetary Fund. (2003). How does the IMF lend? International Monetary Fund.
16. International Monetary Fund. (2004). Selecting a new managing director. International Monetary Fund.
17. International Monetary Fund. (2024). IMF annual report 2024. International Monetary Fund.
18. IMF. International Financial Statistics, 1987 Yearbook. Pp. 90-1, 944-5, 114-5, 160-1
19. Jeffrey A. Frankel, Promoting Better National Institutions: The Role of the IMF. IMF Staff Papers, Vol. 50, Special Issue 2003.
20. Jonathan E. Sanford (2004) International Monetary Fund Organization, Functions, and Role in the international Economy.
21. Kapur, D., & Webb, R. (2000). Governance-related conditionalities of the international financial institutions. G-24 Discussion Paper Series, No. 6.
22. Kilman, J., & Olsson, K. (2013). The IMF and economic growth: An analysis of lending to developing countries during 1983-2010
23. Moschella, M. (2011). Lagged learning and the response to equilibrium shock: The global financial crisis and IMF surveillance. Journal of Public Policy, 31(2), 121–150.
24. Przeworski, A., & Vreeland, J. R. (2000). The effect of IMF programs on economic growth. Journal of Development Economics, 62(2), 385–421.
25. R. Miller, “Why the Dollar Is Giving Way,” BusinessWeek December 6, 2004, pp. 36
26. Sumner, A. (2006). In search of the post-Washington consensus: The “missing” content of PRSPs. Third World Quarterly, 27(8), 1401–1412.
27. Thirkell-White, B. (2003). The IMF, good governance, and middle-income countries. European Journal of Development Research, 15(1), 99–125.
28. Turan, T., Evrensel, A., & Yanikkaya, H. (2023). Economic growth effects of IMF programs.